«ايكويت» تناقش ترشيد الطاقة مع وزارة الكهرباء والماء

جانب من الجلسة النقاشية

قامت شركة ايكويت للبتروكيماويات، الجهة العالمية الرائدة في إنتاج البتروكيماويات، بمناقشة استراتيجية ترشيد استهلاك الطاقة مع وزارة الكهرباء والماء.

وخلال زيارة إلى مجمع شركة ايكويت الصناعي، قامت رئيسة فريق الترشيد للقطاعين الحكومي والخاص في وزارة الكهرباء والماء المهندسة إقبال الطيار بشرح استراتيجية وخطط دولة الكويت لترشيد وتحسين استخدام موارد الطاقة، مثل الكهرباء والماء.

وقام مدير العمليات في إدارة المرافق بشركة ايكويت محمد العلي بتوضيح بعض تفاصيل استراتيجية الشركة تجاه ترشيد الطاقة بواسطة مجموعة من المبادرات والحملات كجزء من برنامج ايكويت للتنمية المستدامة.

ومن جانبه، تحدث مدير إدارة الهندسة والإنشاءات في الشركة سليمان البدر عن القيمة المضافة التي يساهم بها مشروع الشركة لترشيد وإعادة استخدام مياه المصانع الذي يعد الأول من نوعه على مستوى الشرق الأوسط. وأضاف البدر «من خلال تدوير وإعادة استخدام المياه المستخدمة في العمليات الصناعية لأول مرة في المنطقة، يساهم المشروع في دعم جهود شركة ايكويت المتعلقة بتقليل استهلاك الماء والمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة. إضافة إلى ذلك، تماشيا مع التركيز على الطاقة المستدامة، يعتبر المقر الرئيسي لشركة ايكويت، الذي سوف يتم إنجازه خلال العام 2017، من المباني الذكية والصديقة للبيئة في العديد من النواحي. ومن دون شك فإن هذا الإنجاز من مصادر الفخر والاعتزاز لنا جميعا».

وتتضمن مشاريع شركة ايكويت لاستدامة الطاقة أول أبراج لتبريد مياه البحر في دولة الكويت بهدف المحافظة على المياه وحماية الحياة البحرية.

وكجزء من الزيارة، قام المشاركون بجولة في مجمع شركة ايكويت الصناعي للتعرف للاطلاع على مختلف المنشآت، مثل وحدات إنتاج المواد البتروكيماوية ومشروعي المحافظة على الطاقة.

وتقديرا لمختلف الجهود، قامت الوزارة والشركة بتبادل الدروع التذكارية. واتفقت الجهتان على مشاركة خبراتهما وإنجازاتهما خلال الاجتماع القادم للجنة ترشيد الطاقة التابعة لوزارة الكهرباء والماء، حيث أن شركة ايكويت لها دور فاعل في مجموعة من لجان وفرق ومبادرات الوزارة منذ عدة سنوات.

وإضافة إلى الطيار والعلي والبدر، تضمن الحضور في الاجتماع المهندس علي الرويعي والمهندس حسين بو حمد من وزارة الكهرباء والماء، وكذلك مدير إدارة المرافق في شركة ايكويت محمد المطيري وأعضاء فريق ايكويت للتنمية المستدامة شيرين كمشاد وزيد السعد.

تستوفي المتطلبات المهنية للجهات الرقابية

الكويتية للاستثمار: موظفان يحصلان على شهادة «مدير الالتزام المعتمد»

جانب من التكريم

قالت الشركة الكويتية للاستثمار ان اثنين من موظفيها حصلا على شهادة «مدير الالتزام المعتمد» CCM من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بتفوق ملحوظ، وهي الشهادة التي تستوفي المتطلبات المهنية المقررة من الجهات الرقابية كهيئة اسواق المال، بنك الكويت المركزي، ديوان المحاسبة.

وذكرت الشركة في بيان صحافي ان مساعد مدير اول مكتب متابعة المتطلبات الرقابية ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب، بالشركة، خالد عبدالمجيد، حصد المركز الأول على مستوى البرنامج التأهيلي الذي اقامته جمعية المحاسبين والمراجعين خلال الفترة من 25 سبتمبر الى 13 اكتوبر 2016 . كما حصلت ساره عصام العسعوسي ضابط مكتب متابعة المتطلبات الرقابية ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب على الشهادة نفسها بتقدير امتياز، وبالتالي يكون مرشحي الشركة للبرنامج، قد اتما اجتياز الاختبار المؤهل للحصول على الشهادة بنجاح وتفوق.

ويعتبر البرنامج المهني لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية « Certified Compliance Manager »الأول من نوعه على مستوى دولة الكويت كشهادة مهنية وطنية تركز على تنمية مهارات وقدرات الأفراد في جوانب الالتزام الرقابي وتأهيل الشخص المتدرب على القيام بهذه الوظيفة المهمة في ظل تنامي التعليمات الرقابية والتشريعية في البلاد.

بعدما قدم قرضاً بقيمة 11 مليون دينار

«أفطوط»... أهم مشروعات «الصندوق الكويتي» في موريتانيا

جانب من المشروع

يعد مشروع (أفطوط) الساحلي من أهم المشروعات التي نفذها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في موريتانيا لما له من دور في نقل مياه الشرب الى العاصمة نواكشوط وسد احتياجات سكانها حتى عام 2030.

وتولي دولة الكويت تقديم المساعدات الإنسانية لدول القارة السمراء ودعم خطط التنمية فيها اهمية كبيرة عبر صندوقها الذي لم يتوان في دعم المشروعات التنموية في شتى المجالات لخدمة شعوبها.

وسارعت الكويت الى تمويل مشروع افطوط الساحلي بعدما تبنته الحكومة الموريتانية في اطار استراتيجيتها لمحاربة الفقر وقدمت 11 مليون دينار كويتي (اي ما يعادل 33 مليون دولار) لانجازه وتوفير الماء الصالح للشرب عبر ربط العاصمة نواكشوط بنهر (السنغال) عن طريق انابيب ضخ عملاقة بطول 200 كيلومتر.

وأعرب مدير وحدة تسيير وإعادة تأهيل وتوسعة شبكة مياه مدينة نواكشوط آب فال ولد محفوظ في لقاء مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) عن تقديره البالغ للدور الذي تؤديه الكويت في دعم مشروعات التنمية في بلاده.

وقال ان مشروع افطوط ساهم بصورة كبيرة في تأمين وتوفير المياه الصالحة للشرب لسكان العاصمة وضواحيها بعدما كانوا يعانون من شح المياه في ضوء ارتفاع عدد السكان بشكل مطرد.

واضاف ان نواكشوط يقطنها حوالي مليون نسمة يتم تزويدهم بالمياه بواسطة شبكة قديمة ومتهالكة لا تتجاوز نسبة تغطيتها 40 بالمئة ولا تستطيع مواكبة كميات ضخ المياه منذ بدء الانتاج الفعلي بمشروع افطوط.

وذكر ولد محفوظ ان مشروع افطوط يتكون من عدة مراحل تمولها صناديق انمائية عربية منها الصندوق الكويتي للتنمية الذي تكفل بتمويل منشآت معالجة المياه بمساحة تقدر ب 17 كيلومترا مربعا وكذلك ربط خطوط انابيب المياه.

واوضح ان المشروع سيسهم في تحسين الظروف المعيشية والصحية للسكان وكذلك دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأشاد ولد محفوظ بالدعم المتواصل الذي تقدمه الكويت لبلاده مؤكدا انها من الدول السباقة في حل مشكلة المياه ومحاربة الفقر في موريتانيا.

يذكر ان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قدم منذ عام 1975 الى اليوم 19 قرضا لموريتانيا بقيمة 113 مليون دينار كويتي لتمويل مشروعات تنموية تركزت على قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والمياه والصرف الصحي.

«الدولي» يرعى مؤتمر «ناجحة» لتمكين المرأة

جانب من فعاليات المؤتمر

في إطار سعي البنك المتواصل إلى دعم المبادرات التي تعزز مكانة المرأة عبر مختلف القطاعات، قام بنك الكويت الدولي مؤخرا برعاية مؤتمر شركة سفيرة المسؤولية الاجتماعية الذي اقيم تحت عنوان «ناجحة: العوامل المشتركة للمرأة الناجحة».

يذكر أن هذا المؤتمر هدف إلى تعزيز وتمكين مكانة المرأة عبر مختلف المجالات، من خلال توفير الفرصة لعدد من انجح وابرز الشخصيات النسائية لمشاركة تجاربهن الشخصية، من أجل تسليط الضوء على قدرة المرأة الموهوبة على التطور والتميز في مجالها الخاص. كما يسعى المؤتمر لتشجيع الشابات الموهوبات على تحقيق اهدافهن العملية وطموحهن المهني في جميع المجالات والقطاعات.

وقد شهد المؤتمر مشاركة عدداً من الشخصيات النسائية البارزة من الكويت والمنطقة، بما في ذلك المتحدثات هند الصبيح، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية، والشيخة الزين الصباح، وكيلة وزارة الدولة لشؤون الشباب، بالإضافة إلى عدد من النساء الرائدات في قطاع الأعمال والناشطات بهذا المجال.

وفي هذا الإطار، قال مدير وحدة الاتصال المؤسسي في بنك الكويت الدولي، نواف ناجيا: «لطالما سعى الدولي إلى دعم المبادرات والبرامج المحلية التي تعنى بتمكين وتعزيز مكانة المرأة في المجتمع، وذلك انطلاقا من إيماننا الراسخ بالدور الأساسي الذي تلعبه المرأة في مسيرة التنمية والنهضة الاقتصادية في البلاد، كما نؤمن بأنه من واجبنا كمجتمع تقديم كل الدعم اللازم لمساعدتها على أداء هذا الدور بفعالية».

وأضاف ناجيا: «نحن نفخر كمؤسسة وطنية بالإنجازات الكبيرة التي حققتها المرأة الكويتية على جميع الأصعدة على مر السنوات الماضية، كما اننا على يقين بان المواهب النسائية الشابة في مجتمعنا تتمتع بجميع المقومات والقدرات اللازمة لتحقيق المزيد من النجاح والتميز في سوق العمل، مهما كان المجال او القطاع الذي يخترن الدخول فيه».

ومن هذا المنطلق، تأتي رعاية الدولي لمؤتمر «ناجحة» ضمن إطار برنامج البنك الرائد للمسؤولية الاجتماعية، والذي يمتاز بتنوعه وشموليته والذي يهدف إلى دعم مختلف الأنشطة التي تعود بالنفع والفائدة على كافة فئات وشرائح المجتمع، وخصوصا تلك التي تسعى إلى دعم الطاقات الشابة والمبدعة في البلاد ومساعدتهم على تحقيق أحلامهم والمساهمة بدور إيجابي في بناء مستقبل الكويت.

«المحاسبة» يشارك بفعاليات ولجان مؤتمر الانكوساي الـ 22

اعلن ديوان المحاسبة الكويتي مشاركته في مؤتمر الانكوساي ال22 الذي سيقام في ابو ظبي بدولة الإمارات غدا الاثنين ويستهدف بحث موضوعات عدة منها اطر قياس الأداء والشراكة الرسمية في المجتمع الدولي للمحاسبة والتدقيق.

واوضح الديوان في بيان صحافي انه في إطار مشاركته في فعاليات المؤتمر من المقرر أن تحضر مراقب التدريب عزيزة الرشود وكبير المدققين في الإدارة الأولى للرقابة على الشركات يعقوب السلطان اجتماعات لجنة بناء القدرات المهنية ولجنة المعايير المهنية اضافة إلى لجنة تقاسم وتبادل المعرفة.

ونقل البيان عن الرشود قولها انه سيتم طرح عدة موضوعات في اجتماع اللجنة الأولى ومنها تنفيذ الأجهزة الرقابية لأطر قياس الأداء والشراكة الرسمية في المجتمع الدولي للمحاسبة والتدقيق.

وذكرت انه سيتم ايضا التطرق الى تنفيذ إطار عمل المهنية على مستوى الأقاليم مشيرة إلى أن موضوع التنمية المهنية القائمة على أساس الكفاءة سيأخذ حيزا من المناقشات.

من جانبه قال السلطان ان لجنة المعايير المهنية التي تعقد كل ثلاث سنوات ستشهد عرضا مرئيا يتناول ثلاثة محاور نتجت من تقييم لجنة المعايير المهنية لأنشطة وضع المعايير للانتوساي.

واشار الى ان هذه المحاور هي إعادة النظر في العمليات اللازمة للانتوساي بالنسبة لوضع ومراجعة وسحب المعايير المهنية وتشكيل منتدى الانتوساي للتصريحات المهنية اضافة إلى مقترح منتدى الانتوساي للتصريحات المهنية لإطار عمل المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا المنقحة.

وافاد بان اللجنة ستسلط الضوء على قضايا ذات اهتمام مشترك مشيرا إلى ان البند الأخير من جدول أعمال اللجنة يركز على عرض للتفويض الممنوح للجنة المعايير المهنية للأعوام 2017 – 2019.

وذكر انه سيحضر ايضا اعمال لجنة تقاسم وتبادل المعرفة التي تشمل تقريرا حول أنشطتها وبدأ حول خطة التنمية الاستراتيجية 2017 – 2019 لأطر عمل الانتوساي الخاصة بالمعايير الدولية اضافة إلى تشكيل مجموعة عمل جديدة معنية بالعمل على البيانات الضخمة ومناقشة الأنشطة المستقبلية للجنة والملاحظات الختامية.

ويمثل المؤتمر أعلى جهاز في منظمة الانتوساي الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وهي غير حكومية وذات مركز استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة تأسست عام 1953 بمبادرة من قبل الرئيس السابق للجهاز الأعلى الكوبي إيميليو كاموس حيث اجتمع آنذاك 34 جهازا رقابيا لعقد المؤتمر الأول للانتوساي في كوبا ويبلغ عدد أعضاء الانتوساي حاليا نحو 192 عضوا.

ويعقد المؤتمر جلسته العامة كل ثلاث سنوات برئاسة الجهاز الرقابي للدولة التي تنظم المؤتمر لتبادل المعرفة التي تشمل تقريرا حول أنشطتها وبدأ حول خطة التنمية الاستراتيجية 2017 – 2019 لأطر عمل الانتوساي الخاصة بالمعايير الدولية اضافة إلى تشكيل مجموعة عمل جديدة معنية بالعمل على البيانات الضخمة ومناقشة الأنشطة المستقبلية للجنة والملاحظات الختامية.

تقرير: الكويت تحتل المرتبة الأولى في استقطاب فروع البنوك التجارية الخليجية

كشف تقرير إحصائي عن احتلال الكويت المرتبة الأولى في استقطاب فروع البنوك التجارية الخليجية.

واظهر التقرير الذي أعده قطاع المعلومات في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ان عدد الفروع الخليجية في دولة الكويت بلغ ثمانية فروع تليها دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اللتان استقطبتا لكل منهما ستة فروع مقابل ثلاثة فروع لمملكة البحرين وفرعين في كل من سلطنة عمان ودولة قطر.

كما اشار الى وجود زيادة ملحوظة في الاستفادة من قرار مجلس التعاون الخليجي بالسماح للبنوك التجارية بفتح فروع لها في الدول الأعضاء الأخرى من خلال عدد تلك الفروع خلال السنوات العشر الأخيرة حيث ارتفعت من 14 فرعا في عام 2005 إلى 27 فرعا في عام 2015.

وتصدرت البنوك التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة نظيراتها الخليجية من حيث الانتشار حيث بلغ عددها ثمانية فروع ثم بنوك مملكة البحرين بستة فروع ودولة قطر ودولة الكويت والتي بلغ عدد فروع بنوكها التجارية اربعة فروع في دول المجلس الأخرى.

واوضح تقرير قطاع المعلومات في الأمانة العامة لمجلس التعاون ان الأعوام العشرة الماضية شهدت تصاعدا ملحوظا في عدد المستفيدين من قرارات المواطنة الاقتصادية الخليجية والسوق الخليجية المشتركة التي سمحت لمواطني دول المجلس بممارسة الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى.

واظهر ان العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية في الدول الأعضاء الأخرى بلغ 76991 رخصة حتى عام 2015 مقابل 16215 رخصة في نهاية عام 2006 بنسبة نمو قدرها 375 بالمائة.

وتصدرت الإمارات دول مجلس التعاون في استقطاب مواطني الدول الأعضاء الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والمهن بنسبة 88 بالمائة من اجمالي الرخص الممنوحة على مستوى مجلس التعاون.

وحققت دولة الإمارات العربية المتحدة كذلك أعلى ارتفاع تراكمي في معدلات التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية حتى عام 2015 حيث بلغ عددها 67564 رخصة بنسبة قدرها 88 بالمائة من إجمالي التراخيص الممنوحة في جميع دول المجلس تليها سلطنة عمان بعدد 3538 رخصة بنسبة قدرها 4,6 بالمائة.

وجاءت دولة الكويت في المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد التراخيص فيها 3453 رخصة بنسبة قدرها 4,5 بالمائة فيما بلغ عدد التراخيص الممنوحة في المملكة العربية السعودية 1900 وفي مملكة البحرين 280 رخصة فيما بلغ عدد التراخيص الممنوحة في دولة قطر 256 رخصة.

وجاء مواطنو المملكة العربية السعودية على رأس القائمة من حيث عدد التراخيص التي حصل عليها الخليجيون لممارسة مختلف الانشطة الاقتصادية في الدول الاعضاء الاخرى والتي بلغت 30761 ترخيصا أي ما نسبته 40 بالمائة من إجمالي التراخيص تلاهم مواطنو سلطنة عمان الذين حصلوا على 14667 ترخيصا بنسبة قدرها 19 بالمائة.

وحصل مواطنو دولة الكويت ومملكة البحرين على 12052 ترخيصا و11293 ترخيصا على التوالي تلاهم القطريون والاماراتيون باجمالي 5229 و2989 ترخيصا على التوالي.

يذكر أن مجلس التعاون اتخذ في عام 1982 قرارا بالسماح لمواطني الدول الأعضاء الطبيعيين والاعتباريين بممارسة عدد من الأنشطة الاقتصادية في دول المجلس الأخرى.

كما سمح في نوفمبر 1986 لمواطني دول المجلس بممارسة تجارتي التجزئة والجملة في جميع الدول الأعضاء وفي العام 2000 تم السماح بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهن باستثناء 17 نشاطا جرى تقليصها تدريجيا حتى أصبحت محصورة في أربعة أنشطة هي خدمات الحج والعمرة ومكاتب استقدام العمالة الأجنبية وإنشاء الصحف والمجلات ودور الطباعة والنشر والوكالات التجارية.